في قمة العشرين:
خادم الحرمين الشريفين يشدد على قوة النمو العالمي وتوازنه وقدرته على الاستمرار، ويؤكد على أن تطبيق أنظمة رقابية قوية أنسب من فرض ضرائب على المؤسسات المالية.

شدّد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) أمام قادة قمة الدول العشرين التي اختتمت أعمالها في مدينة (تورنتو) الكندية، يوم الأحد ١٥ رجب ١٤٣١هـ، على وجوب أن يكون النمو العالمي أقوى وأكثر توازناً وقدرة على الاستمرار، من خلال تبنّي إجراءات منسقة من قِبل دول المجموعة، وفي الوقت نفسه مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة بكل دولة.

وتطرَّق الملك عبدالله إلى الأنظمة المالية، مؤكداً على أهمية إصلاحها من أجل تفادي وقوع الاقتصاد العالمي في أزمات مماثلة في المستقبل، مشيراً (يحفظه الله) إلى تطبيق أنظمة إشرافية ورقابية قوية يُعدّ بديلاً أنسب من فرض ضرائب على المؤسسات المالية.

وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى أهمية هذا الاجتماع، الذي يأتي بعد اجتماع (بيتسبرغ)، والذي تقرر فيه أن تكون هذه المجموعة المحفل الرئيس للتعاون الاقتصادي الدولي، وهو قرار ينسجم مع التطورات على خريطة الاقتصاد العالمي، ويستجيب للحاجة لوجود مجموعة أكثر تمثيلاً لاقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

وأضاف (يحفظه الله): إن نجاح مجموعة العشرين في الاستجابة للأزمة المالية العالمية بما اتخذته من تدابير، جنّبت العالم الوقوع في الكساد، لافتاً إلى أن الأوضاع الاقتصادية العالمية الهشّة سوف تؤجل إعلان النجاح. وأشار (يحفظه الله) إلى أهمية دعم الدول النامية، وبخاصة الفقيرة، التي تضررت جراء الأزمة.

وتطرَّق (يحفظه الله) إلى إصلاحات صندوق النقد الدولي وقضايا التجارة الدولية، حيث أكّد على أهمية تناول مقترحات الإصلاح كحزمة متكاملة، وفي هذا السياق، دعا (يحفظه الله) الدول المتقدمة إلى معالجة دعمها للمنتجات التي تمتلك فيها الدول الفقيرة ميزة نسبية.

وجاء في البيان الذي صدر في ختام القمة العالمية: «إن الأولوية الأبرز لمجموعة العشرين هي حماية وتعزيز الانتعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى إرساء أسس نمو قوية ومستدامة ومتوازنة وتحصن أنظمتنا المالية ضد المخاطر».

وأشار البيان الختامي للقمة إلى أن اللقاء المقبل للقوى العشرين سيكون في (سيول) في (كوريا) في ١١ و ١٢ نوفمبر ٢٠١٠م، يليها اجتماع في نوفمبر ٢٠١١م تحت رئاسة (فرنسا)، ثم في العام ٢٠١٢م تحت رئاسة (المكسيك) ■